

المقدمة

يعالج هذا المؤلف موضوع الإدارة الجزائرية بمستوياتها المركزية والمحلية. والمقاربة لهذا الموضوع هي وليدة الممارسة الواعية والنظرة الموضوعية والنقدية.

ثم إن للممارسة والمعيشة من الأهمية ما يسمح للباحث في علم الاجتماع أن يتغلغل في أعماق الأسباب والمسببات الحقيقية : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية، وغيرها التي تحف وراء حركية وحيوية المؤسسة الإدارية. لذلك فإن محاولتنا هذه للإلمام الشامل والتظير لهيكله وسير الإدارة لا يقلع عن الواقع، بل يعتمد عليه كل الاعتماد ويستند إليه كل الاستناد.

والنظرة السوسيولوجية لها من الشروط والمتطلبات والمقاييس ما يؤهلها لأداء مهمة الفهم والتفسير والتحليل الموضوعي للمواضيع الشائكة مثل موضوع الإدارة. ومع أن الذاتية لا تطغى كل الطغيان على التحليل، فإنه لا بد أن يصاحبها الحذر والاحتراز الإستمولوجيين.

ثم إن الإدارة الجزائرية كتنظيم تحوي من الطاقات والكفاءات ما أثبت، إلى حد بعيد، إيجابياتها في تأطير عمليات التنمية والتطور والتغيير، وهي لا تحتاج للمدانة ولا المدح بسبب ما أنجزته منذ السنوات الأولى للاستقلال.

وأما التحليل العلمي، وخاصة منه التحليل السوسيولوجي، فيتطلب الكشف عن مواطن الضعف ومصادر الاختلالات، لأن ذلك هو السبيل إلى التغيير والتحسين والإصلاح. وقد لاحظنا ولمسنا على مرّ العقود كيف أن كل إصلاح وتغيير مؤسس على سوء فهم أو فهم خاطئ، بعيد عن الواقع، لا يؤدي مبتغاه أبداً، ولا يحقق نتيجة على الإطلاق، بل لا يتعدى الأمر ما هو سطحي ولا يتم تغيير ولا إصلاح إلا القشور.

ثم إن معالجة موضوع كموضوع الإدارة الجزائرية ليس بالأمر الهين الذي يريح صاحبه لدى مقاربتة، إذ المؤسسة (أو المؤسسات) الإدارية تهيمن هيمنة تامة ورهيبة على كل جوانب الحياة في المجتمع الجزائري، تماماً مثلما هي الحال في مجتمعات العالم الثالث كلها.

ويزداد الأمر تعقيداً لما يكون للباحث صلة وارتباط بموضوع البحث. ونلمس صعوبة طرح هذه الإشكالية التي تعالج أهم القضايا والموضوعات التي تطرح نفسها على أرض الواقع، عندما نتطرق إلى مواضيع تهيمن على حياة المجتمع مثل البيروقراطية والخدمة العمومية والحياة الديمقراطية المتمثلة في حرية التعبير والتجمع والمساهمة في تسيير شؤون الأمة والدولة، وغير ذلك.

وإذ أننا لا ننفي إمكانية التحليل العلمي والموضوعي رغم ارتباط الباحث بموضوع البحث، فإننا نعتبر أن الاطلاع على الميدان وعلى واقع المؤسسات والهيكل والفاعلين وأساليب

عمل والمعاملات والممارسات، يسمح للباحث بتسطير أولوياته ووضع ترتيبه الخاص للمواضيع التي تتطلب المعالجة والطرح.

إلا أننا خلال بنائنا لموضوعنا ومحاولة طرح أهم ما كنا نراه أهلاً أن يطرح، أدركنا التعقيد الذي وصلت إليه حالة أو وضع المؤسسات الإدارية بكامل أصنافها : اجتماعية، اقتصادية وسياسية، أدت في آخر المطاف إلى تعطيل ذات المؤسسات، و إلى الانفصال التام والطلاق بينها وبين المواطن الذي هو، في واقع الأمر، سبب وجودها وهدف أنشطتها.

فالمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مثلاً، تنتج مواد ومنتجات لا يشتريها المواطن، بل وبكل صراحة وعلانية، يرفضها ويفضل ما هو أجنبي عليها، حتى أصبح كل ما هو من الخارج دليل على الجودة وكل ما هو إنتاج وطني منبوذ.

أما على المستويين الاجتماعي والسياسي فإن أي مواطن في أقصى نقطة من الوطن، مثلما في العاصمة وكبار المدن، يجزم بأن الإدارة رهينة بين أيدي المسؤولين عنها الذين لا يعابون بالمواطن ولا بخدمته، وكل ما يشغل بالهم ووقتهم هو تحقيق مصالحهم الخاصة (الخاصة بالأفراد وبالجماعات، سواء كانت الجماعات عائلات أو عشائر). والإدارة لا تنالي بـ"المشاكل" التي يعيشها المواطن يومياً في ميادين الخدمة العمومية كالصحة المتدهورة والنقل المعطل والعمران الفوضوي، والملفات الإدارية التي لا ينتهي من تكوينها وإيداعها كي تضيقها الإدارة فلا يقضي حاجة هو في انتظار قضائها من زمان.

والواقع المرّ كهذا الذي يعيشه المواطن في الجزائر هو الذي يفرض نفسه بحدة وبشدة على من مارس الإدارة أو احتلّ بها من الداخل أو من الخارج، ولا يسمح بطرح انشغالات بسيطة ولا تساؤلات سطحية حول قضية جوهرية كالمؤسسة الإدارية وما له علاقة بها.

ومن ثم فإننا عزمنا على مساعلة جدية و عميقة لتاريخ وبناء وهيكل المؤسسة الإدارية، وكذا سلوكها وثقافتها حتى نمدد لتحليل علمي، مادي وموضوعي لمختلف الجوانب. وهو ما أدى بنا إلى تبني مقارنة ثلاثية، تحاول، قدر المستطاع، تهئية عوامل الإجابة على الأسئلة الكبرى الثلاثة المتعلقة بالإدارة الجزائرية، وهي: من أين؟ وكيف؟ ولماذا؟

والأجوبة على هذه الأسئلة تترجم المقاربات التاريخية (من أين؟)، والوظيفية (كيف؟) والفلسفية (لماذا؟)، التي شكلت الأبواب الثلاثة الكبرى للبحث.

ففي الباب الأول الذي يعالج المقاربة التاريخية حاولنا أن نتتبّع، في خمسة فصول نشوء وتكوّن الإدارة الجزائرية الحديثة، الذي يرجع، في الواقع، إلى عهد العثمانيين الذين أخرجوا الجزائر من فلك الفوضى الداخلية التي زادت الحروب مع الأوربيين عموماً، ومع الصليبيين خاصة بقيادة الإسبان، حدة. فعالجنا في هذا الباب النقاط التالية:

- **الفصل الأول:** الإدارة الجزائرية زمن الدولة العثمانية، من حيث تكوينها التاريخي وهيكلتها وطريقة تعاملها مع مكونات المجتمع الجزائري كالتبائل والفئات الأخرى، وما ينجرّ عن ذلك من علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

- **الفصل الثاني:** مرحلة الأمير عبد القادر والرؤية الجديدة والسديدة لمهمة الدولة وخدمة الصالح العام وبناء الأمة، مع اعتبار الزمن المحدود الذي أقام فيه أركان الدولة الجزائرية، إضافة إلى ظروف الحرب ضد الاحتلال التي حتمت عليه ظروفًا استثنائية للعمل.

- **الفصل الثالث:** الإدارة الجزائرية زمن الاحتلال و الاستثمار الفرنسي: وقد حاولنا استقصار المناهج الاستثمارية والمؤسسات التي وضعها لخدمة المشروع الاحتلالي الاستغلالي، وتطور الوظائف والقوانين الخاصة، أدت كلها إلى بناء علاقات توتر واضطراب ورفض ومقاومة من جهة، وقمع وتعسف واستغلال من جهة أخرى.

- **الفصل الرابع:** أين تمت معالجة الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال من حيث استمرارية العمل بنفس الهياكل والموظفين والمناهج الإدارية التي كانت سائدة زمن الاستثمار، وما كان لذلك من انعكاسات ظاهرة وباطنة.

- وقد عالجنا في فصل خامس أهم انعكاسات الممارسة الإدارية التي تتمثل في البيروقراطية. وقد عالجنا البيروقراطية على اعتبارها أسلوبا إداريا وتسييريا وكذلك كفة اجتماعية فاعلة نافذة في المجتمع الجزائري.

- وقد ختمنا الباب الأول بخاتمة أولى تبرز كيف أن المسار التاريخي للإدارة الجزائرية التي تشكلت، على مر قرون، من أجل القمع والمراقبة والمعاقبة، لا يسمح لها أن تؤدي، بعد الاستقلال، مهام التنمية الوطنية وخدمة المواطن والصالح العام، إذ هي على ما هي عليه اليوم تعسر حياة المواطن أكثر مما تيسرها.

أما في الباب الثاني الذي يعالج "المقاربة الوظيفية"، فقد حاولنا وضع المؤسسة الإدارية تحت مجهر علوم التسيير الحديث management ، لتتبين مدى مساهمتها للقواعد العصرية الضرورية للتسيير الحسن في كل تنظيم، ومدى استعمالها لهذه القواعد والتقنيات. وقد قمنا بذلك أخذين بالاعتبار خصوصية الإدارة كمؤسسة عمومية تختلف عن باقي المؤسسات (وخاصة منها الاقتصادية).

وقد فصلنا هذا الباب إلى خمسة فصول عالجت فيها على التوالي:

- الفصل الأول: خصوصيات الإدارة كتنظيم
- الفصل الثاني: الموارد البشرية في الإدارة الجزائرية
- الفصل الثالث: الاتصال في التنظيم الإداري الجزائري
- الفصل الرابع: الثقافة التنظيمية للإدارة الجزائرية
- الفصل الخامس: الحكم الرشيد في الإدارة، معالم.

أما في السباب الثالث الذي يعالج "المقاربة الفلسفية"، فإننا طرحنا السؤال : لماذا تسلك الإدارة هذا لسلوك؟ وحاولنا الإجابة عليه، في أربعة فصول، بالتتقيب ليس في الإدارة نفسها كبناء وهيكل، بل بالرجوع إلى المؤسسة التي تستمد منها الإدارة كيائها وسلطتها وقوتها، ألا وهي الدولة.

وبعد توطئة ابستمولوجية أوضحنا فيها موقفنا وموقف بعض المفكرين إزاء نسبة الإنتاج المعرفي الذي يكون متعلقا بواقع دون غيره، ومن ثم محدودية فاعلية المفاهيم النظرية التي لا يمكنها أن تكون كونية، عالجتا

- في الفصل الأول: الأصول الغربية لمفهوم الدولة وأبرزنا من خلال المسار التاريخي الأوروبي الغربي خصوصية هذا المفهوم في التاريخ (تاريخ أوروبا الغربية).

- أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الجانب النظري بمعالجة مفهوم الدولة عند عدد من كبار الفلاسفة الاجتماعيين الأوروبيين لنؤكد في آخر المطاف أن الدولة كواقع ومفهوم هي وليدة بعض مجتمعات أوروبا الغربية دون سواها، انتشرت كنموذج، في ما بعد، إلى باقي أنحاء أوروبا ثم باقي العالم، لما حققته البورجوازية الأوروبية (الفرنسية والإنجليزية خاصة) والرأسمالية من انتصارات وتفوق في العالم.

- وفي الفصل الثالث: وحتى لا يكون استدلالنا عقيما، جاء تأكيدنا على هذه النسبية بمعالجة الأصول الشرقية لمفهوم وواقع الدولة، من خلال ما أسميناه بـ "النموذج الخلدوني" الذي يتضمن منهج ابن خلدون ومجموعة المفاهيم التي وضعها لتحليل واقع مجتمعاته البربرية والعربية. وهو "النموذج البديل" الذي يستوجب في نظرنا التتقيب والاستكمال.

- وفي الفصل الرابع والأخير، حاولنا إبراز فاعلية النموذج الخلدوني من خلال أعمال مفكرين جزائريين وعرب عصريين. وقد تطرقنا إلى مفهوم الأبوية

الجديدة عند هشام الشرابي، ومفهوم العلاقات "الإخوانية" في المؤسسات الاقتصادية عند أحمد هني، ومفهوم "شخصنة السلطة" في الممارسة السياسية عند محمد حربى، وأخيرا مفهوم البورجوازية "الفاشلة" في الحركة الشاملة للبناء الوطنى عند فرانتز فانون.

وفى النهاية خالصنا إلى خاتمة عامة سمحت لنا بالخروج بالاستنتاجات التالية:

1. أن المقاربة التاريخية أظهرت لنا أن الإدارة التى تأسست، أصلا، لأجل القمع والمراقبة والمعاقبة والمتابعة على مدى خمسة قرون لا يمكنها أن تصبح، فى نفس الأشكال، إدارة خدمة عمومية تبني علاقات جادة مع مواطن صالح إلا إذا أحدثت التغييرات الجذرية اللازمة.
2. أن المقاربة الفلسفية بينت لنا أن النظام الدولتى الذى اقتبسته مجتمعاتنا (ولو أنه فرض عليها فرضا مسبقا) غير لائق ولا فعال ولا عملى فى محيط يبنى علاقاته على القيم العائلية والعشائرية.
- ومن ثم فهيكلة الإدارة المستوحاة من نظام للدولة الغربية غير لائق هو الآخر لتسيير أمور هذه المجتمعات بما فى ذلك المجتمع الجزائرى.
3. أما المقاربة الوظيفية فقد بينت لنا أن الإدارة لم تقدم على إصلاح أحوالها لتكييف هيكلتها ومهامها مع الوضع العام الذى جد فى المجتمع الجزائرى منذ خمسة عشر سنة على الأقل. فالملاحظ فى محيطنا وحياتنا اليومية أن المجتمع تقدم والإدارة لا زالت تراوح مكانها.

إشكالية الإدارة في المجتمع الجزائري

إن المجتمعات التي تتمنى إلى ما يسمى بالعالم الثالث، أو تتعت على أنها متخلفة أو في طريق النمو، تعيش حياتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية على طريقة خاصة بها تكاد تكون معيارية ونموذجية في حين يراها آخرون "لا معيارية". ذلك أنها تتمحور حول مؤسسات قليلة معيئة تأخذ القسط الأوفر من الوقت و تستولي على الحجم الكبير من النشاطات، على اختلاف أنواعها، في المجتمع.

ويمكن اعتبار الإدارة أنها المؤسسة التي تنظم و توطر و تراقب كل هذه النشاطات، و تفرض نفسها كمؤسسة رئيسة كبرى ذات الأهمية البالغة في المجتمع. وقد ورد عن أحد المحللين أن "الصناعة الرئيسية في البلاد "المتخلفة" هي حاليا الإدارة".¹

أضف إلى ذلك أن الإدارة في هذه المجتمعات تكاد تكون متلاصقة بالدولة، من حيث أنها المؤسسة الجامعة لكل مهام و نشاطات هذه الدولة.

لذلك تأخذ الإدارة الأهمية الكبرى، وهي أهل لذلك إذ أنها تؤثر في حياة الأفراد وفي تنظيم و سير المجتمع برمته.

وإثباتا لذلك يقول أحمد محيو²: "وقد وجدت الإدارة أولا أن نشاطاتها امتدت إلى جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية فبدأت تبعد شيئا فشيئا عن المبادرة الخاصة."

وإن استحالة الفصل بين الميادين السياسية والإدارية في المجتمعات النامية من الأمور التي أدت إلى تضخيم مكانة الإدارة³ وتسخيرها لتحقيق الأهداف التي تسطرها السلطة السياسية لنفسها. وهو ما يجعلنا نجزم كذلك باستحالة استقلالية الإدارة في هذه المجتمعات.

"وهكذا يتبين أن الإدارة أكثر من أنها خاضعة للسلطة السياسية والتفذية بالأخص، بل إنها تشكل معها جسدا واحدا. لذلك يصعب علينا التفكير في الفصل بينهما فصلا حقيقيا، على غرار ما هو قائم في النموذج الغربي الذي استلهمنا منه".⁴

و يمكن الحديث عن استحالة تطبيق النموذج الفيبري الذي يعتمد على حياد المؤسسة الإدارية بحيث لا يستجيب الموظفون فيها إلا لما تمليه عليهم وظائفهم من واجبات موضوعية.⁵

¹ دومون R. Dumont ، في أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد

عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ، ص 67

² نفس المرجع، ص 69

³ Moussa FADEL, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1974, p 155

⁴ Idem p 156

ثم إن السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدور الذي تلعبه الإدارة في ذلك هو الذي أعطاها المكانة التي تعرفها اليوم.

فقد أصبحت الإدارة تحتل الصدارة في ميادين التوظيف والاستثمار والتسيير، وتتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى ما ذكرناه من علاقة حميمة مع السياسة.

كما أن الإدارة فسي هذه المجتمعات تتدخل لتنظيم كل جوانب الحياة اليومية، لذلك فهي متواجدة فسي كل زمان ومكان، مما يجعلها تأخذ على عاتقها كما هائلا من النشاطات والمهام، الأمر الذي يؤدي بها إلى إهمال أغلبها والإخفاق في أداء القلة القليلة الباقية منها على أكمل وجه.

و الحال كذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري، بحيث أن المؤسسة الإدارية التي تعتبر، إلى حد بعيد، مهيمنة على المجتمع، متواجدة بكثافة زمانيا ومكانيا ووظيفيا. وقد أدت على مدى القرون الوظائف العديدة والمتنوعة التي أسندت إليها وتأسست من أجلها :

- إدارة احتلال واستغلال و جلب الضرائب
- إدارة مراقبة واحتواء للسكان و محاسبتهم
- إدارة متابعة وعقاب
- إدارة تنمية و خدمة عمومية
- مؤسسة بيروقراطية ذات تشعبات يستحيل التحكم فيها.

كل هذا يجعل من الإدارة الجزائرية موضوعا للبحث و الدراسة و التحليل يفرض نفسه على المثقف مثلما يفرض نفسه على العام و الخاص، لما لذلك من تأثير في حياة الأفراد والجماعات.

ثم إن النداء إلى الاهتمام بهذا النوع من المواضيع و بهذا الموضوع بالذات يصبح ملحا إذا علمنا أن المعالجة العلمية والموضوعية له نادرة، خاصة من وجهة نظر العلوم الاجتماعية. وإن وجدت فإنها تعتمد مقاربات سطحية لا تذهب إلى الأعماق في فهم و تفسير أصول السلوك والممارسات الإدارية و البيروقراطية، و كأن هذه الأخيرة نابعة من كيانات آلية ميكانيكية لا علاقة لها بالمجتمع.

بينما الإدارة و المؤسسة الإدارية هي، أولا و قبل كل شيء، كيان اجتماعي منظم تعيش فيه مجموعات متعددة، و تتعايش فيه، لتؤدي وظائف تتماشى مع مكانتها، وتؤسس علاقات ممتدة مع المحيط الخارجي القريب المباشر و البعيد.

و النظرة إلى الإدارة على أنها كيان اجتماعي تسمح لنا، إن لم نقل تحتم علينا، أن نخضعها إلى التحليل الموسيولوجي أكثر منه إلى التحليل القانوني و السياسي.

⁵ Idem

والتحليل السوسيولوجي يسمح بتفكيك الآليات التي يتمحور حولها تنظيم الحياة الإدارية وما يتصل بها من فاعلين و من رهانات ومصالح.

و ما لا بد أن نسلّم به، في هذا الباب، هو أن المؤسسة الإدارية بشقيها المركزي و المحلي كانت و لا زالت، إلى أيامنا هذه، تغطي عليها، في ميدان الممارسة، الصيغة التقليدية الكلاسيكية، أي القانونية البحتة، لمعالجة الأمور، بحيث أنها تُعامل و تستعمل كأداة لاتخاذ القرارات و المراسيم لتنظيم ميادين النشاط والعمل والحياة، أو لحل مشكلات و قضايا تطرح على المجتمع بكامله، أو على شريحة من المجتمع.

و "الإداريون" الذي يشرفون على العمل الإداري وعلى المسؤولية الإدارية مقتنعون و متشبّعون بفكرة مفادها أنهم يقومون بعملهم على أحسن وجه. و كلما وجدوا أنفسهم في أوضاع معينة، و أمام مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية فانهم يتخذون قرارات إدارية وتنظيمية ينتظر منها أن تحل المشكلة أو تنظّم الميدان "آليا" وفور صدور الفعل الإداري. و في الغالب لا يحدث شيء ولا تجد القرارات منفذها إلى التطبيق و حل المشكلة. بل، في الكثير من الحالات، يحدث عكس ما كان منتظرا من النصوص القانونية و التنظيمية، أي أنها تخلق عراقيل وتولّد مشكلات أخرى، بسبب سوء فهمها أو إساءة تطبيقها.

لذلك وجب علينا في هذه الفرصة أن نبرز جليا، ونؤكد، أيما تأكيد، على النظر إلى المؤسسة الإدارية على أنها جزء من المجتمع تتعامل معه وتتدخل في أمور حاسمة خاصة به وبشرائحه ومكوناته المختلفة، وما يتصل بذلك من خدمة عمومية تقدّم للجميع.

لذلك فإن علم الاجتماع كعلم قائم بذاته جدير بأن يعالج و يفحص جوانب هذه المؤسسة، و يسائل نشاطاتها ووظائفها و سلوكها و يضعها تحت مجهر المفاهيم و النظريات السوسيولوجية التي تكشف عن خبايا و بواطن المسببات الحقيقية التي تجعل من هذه المؤسسة ما هي عليه في الواقع.

وإن حتمية التحليل السوسيولوجي تفرض نفسها في هذا الميدان لما للمقاربة القانونية، أو القانونية، التقليدية للإدارة من خصائص اختزالية ذات العواقب السلبية على فهم ما يدور فيها وحولها. إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة الإدارية ليست حكرا على العلوم القانونية، في النظرية والتطبيق على السواء. بل من المحتمل، و المحتوم كذلك، أن تتدخل العلوم الأخرى، كعلم الاجتماع والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علم نفس والتاريخ، و غيرها من العلوم، للاستجداد بنظرياتها ومفاهيمها قصد تسليط الضوء من زوايا مختلفة ومتكاملة على أكبر مؤسسة اجتماعية فاعلة في المجتمع الجزائري.

و هو الأمر الذي يجزنا إلى القول أنه، بهذا العمل، إضافة إلى دراسات ميدانية ونظرية أكثر تعمقا يمكن أن نرسي تقليدا لاهتمام علم اجتماع بالإدارة، ليس من باب علم الاجتماع السياسي، بل من باب علم اجتماع التنظيم ينتهي إلى علم اجتماع الإدارة الجزائرية.

وقد أسلفنا أن أكبر مشكلة تعاني منها الإدارة هي تلك النظرة الاختزالية، إن لم نقل انعدام النظرة السليمة على الإطلاق، من طرف الفاعلين فيها والمشرفين عليها، لدورها و مكانتها في المجتمع، و من ثم سوء فهم و تفسير تنظيمها و سيرها و سلوكها.

كما أن الإدارة ليست ما يمكن أن نعتبره اليوم موضوعا "مفضلا" أو ذا أهمية معتبرة في العلوم الاجتماعية عامة و في علم الاجتماع على وجه الخصوص.

و إذا كنا، بهذا، نريد أن نبرز أن موضوعا كهذا لا بد أن لا يبقى حكرا على العلوم القانونية و الإدارية، فإننا نطلق من، و ننتهي إلى أن حياة المجتمع الجزائري برمتها، ودون أدنى مبالغة، تتمحور حول الإدارة المحلية و المركزية التي تصقل و تنظم الحياة اليومية لكل فئات المجتمع في الجزائر، جماعات و أفرادا، و بالأخص في التاريخ المعاصر، بحيث أن التأثير و السائر ليس فقط مباشرا بل إن العلاقة المتبادلة تفاعلية و دينامية للغاية و غالبا ما تكون عاطفية كذلك.

كل هذا، بطبيعة الحال، يفرضه تاريخ هذه المؤسسة نفسه، و تموقعها في تاريخ

المجتمع الجزائري القديم والمعاصر على السواء.

لذلك فإن كل عمل علمي و كل مقارنة للمؤسسة الإدارية وما يدور حولها غير ممكن و لا مجد إن لم يأخذ في الحسبان العلاقة مع المجتمع و مكانتها في تاريخه.

ولما كان مسعانا هو الخروج من النظرة الضيقة للمؤسسة الإدارية واعتماد نظرة متعددة الأبعاد لتسليط الضوء على جوانب و مستويات عدة، فإننا اعتمدنا ثلاث مقاربات متكاملة أو "مقاربة ثلاثية" نحاول الإجابة على الأسئلة : من أين؟ وكيف؟ ولماذا؟ والإمام بالمؤسسة الإدارية من أجل إعطاء نظرة شاملة ومنسجمة حولها وهي:

- المقاربة التاريخية : التي تسمح بتتبع سيرورة نشوء و تطور المؤسسة الإدارية في الجزائر منذ نشأتها، مع اعتبار العوامل الموضوعية التي ساعدت على ذلك.
- والمقاربة الوظيفية: التي تسمح بتفكيك الآليات التي تحكم سير المؤسسة من الداخل مع إبراز أدوار فاعليها واستراتيجيتهم.
- المقاربة الفلسفية، التي تجرنا إلى الكشف عن الأسس الباطنة وعن المرجعية النظرية التي تقيد النظرة إلى الإدارة بطريقة خاصة وباعتقادات معينة.

ومن خلال معالجة لكل واحدة من هذه المقاربات سوف نحاول الوصول إلى إبراز واقع كل مستوى من هذه المستويات. الأمر الذي سوف يؤدي بنا إلى إبراز التناقضات الداخلية القائمة في كل مستوى.

لذلك فإن المقاربات الثلاث تؤدي بنا إلى الكشف عما أسميناه " التناقضات الثلاثة الكبرى" التي تحملها الإدارة الجزائرية في أحشائها، وهي على التوالي : التناقض التاريخي والتناقض الفلسفي و التناقض الوظيفي. و توفيقنا في الوصول إلى الكشف عن هذه التناقضات هو الذي يسمح لنا بفهم وتفسير سببدين للمؤسسة الإدارية ثم الخروج بمعالم إدارة في مستوى تطلعات المجتمع.